بسم الله الرحمن الرحيم

تفتتح «الفلاحة» بهذا العدد مجلدها السابع، وقد ودعت عاما من الاعوام الخالدة في تاريخ الزراعة المصرية اذ كان حافلا بشتى المشروعات الزراعية الهامة .

كان قد مضى على البلاد أربعة عشر عاما منذ أن أقيم فيها آخر معرض زراعي ولهذا شعرت بشدة الحاجة الى استعراض مبلغ رقيها الزراعى والصناعى فى غضون هذه المدة لتستنير بذلك في تنظيم سياستها الاقتصادية وترقية أساليب الزراعة والصناعة فيها وقد أقيم المعرض فى مارس من العام الاخير فلاقى نجاحا أدهش أعظم المتفائلين ودل على أن الصناعة قد اكتسبت كثيرا من محنة الحرب العظمى فكان رقيها واسع الخطوات يبشر بمستقبل باهر . ولا شك أن الصناعة والزراعة حرفتان متلازمتان الى حد بعيد فالتقدم فى الواحدة يبعث النشاط في الثانية كما أن انصراف بعض الايدى العاملة في الزراعة الى الصناعة يترتب عليه ضرورة الالتجاء الى الوسائل العصرية فى زيادة الانتاج والاعتماد في ذلك على الاساليب العلمية والمستحدثات الميكانيكية وهذا ما يرى فعلا في الوقت الحاضر من انتشار استعمال المخصبات الكيمائية والمحاريث السيارة وآلات الدراس وغيرها علاوة على تقدم الابحاث الفنية في مختلف فروع الزراعة وقد كانت لهذه الابحاث أعظم مكان بين معروضات المعرض الاخير ولا يخفى أيضا أن من الصناعات ما لا يشغل الزارع عن أعماله الزراعية ومن الضرورى لزيادة رخاء الفلاح المصرى أن يشغل أوقات فراغه فى بعض الصناعات الصغرى التى يمكن أن تنتشر في الريف وبالاخص ما كان منها مرتبطا بمنتوجاته الزراعية وقد دل المعرض على تقدم يذكر فى صناعة المنسوجات اللبنية وتربية النحل وزراعة الاخشاب والنباتات الاقتصادية التى تستعمل في عدة أغراض صناعية وكذلك في زراعة الخضر والفاكهة

وطرق حفظهما وعمل المربيات وغير ذلك منها كما أن الحاصلات الرئيسية والماشية والدواجن كانت معروضاتها تدل على تحسن في مرتبتها يرجى أن يكون أوسع خطى بفضل الابحاث العلمية التى عرضت بعضها وزارة الزراعة والجمعية الزراعية الملكية .

وقد تناقش البرلمان في عدة مسائل فى الرى والصرف والمواصلات والاقتصاد وغير ذلك من المواضيع ذات الارتباط الوثيق برقى الزراعة وكان من نتيجة هذه المناقشات أن بدأت الحكومة في الاعمال الانشائية التى كانت الحرب الكبرى والمشاكل السياسية التى أعقبتها سببا في وقوفها مع شدة افتقار الزراعة اليها .

ومن أظهر هذه الاعمال وأثبتها نتيجة وأبعدها أثرا سياسة وزارة الزراعة التى أعلنها في مجلسى البرلمان معالى وزير الزراعة وهذه السياسة ترمى بوجه الاجمال الى الاغراض الآتية :

أولا — حفظ خصب الارض — وقد وضع للوصول الى هذه الغاية ثلاث وسائل رئيسية : انشاء المصارف حتى ينخفض منسوب الماء الارضى وتقل الاملاح وتزداد تهوية التربة والنشاط الحيوى فيها وغير ذلك من فوائد الصرف ، واصدار قانون بتحتيم اتباع الدورة الزراعية الثلاثية بدلا من الدورة الثنائية لتزداد العناية بخدمة التربة وعدم انهاكها بتتالى الحاصلات المهلكة لها ، وقانون تجارة الاسمدة حتى لا يكون الغش فيها من أحد عوامل فساد الارض باضافة مواد ضارة اليها وحتى يكون فى استعمال هذه الاسمدة ما يزيد في خصب الارض بنسبة الثمن الذى يدفع في شراء الاسمدة .

ثانيا — التوسع في البحث الفنى : وهو قطب الرحى الذى يجب أن يرجى منه تقدم الزراعة المصرية فان هناك عدة مشاكل فيمقاومة الآفات وتحسين الحاصلات وغيرذلك مما تحتاج الى البحث الفنى المنتظم للوصول الى حلها أسوة بما اتبع في البلاد الاخرى وقد عنى برنامج وزارة الزراعة بهذا الامر وابتغاه عن طريق زيادة عدد الاخصائيين فى مختلف

فروع العلم الزراعى ، وتعيين مكافآت عظيمة تشجيعا للاهتداء الى طرق مقاومة الآفات ، وانشاء محطات التجارب ، ورفع مستوى التعليم الزراعى واتساع دائرته وازدياد البعثات فيه الى البلاد الاجنبية وغير ذلك من الوسائل المجدية .

ثالثا — تحسين الحاصلات : وذلك بالتوسع في انتقاء البزور واكثارها وايجاد المزارع اللازمة لذلك ومراقبة تقاوى القطن .

رابعا — تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للزراع : وذلك بنشر الجمعيات التعاونية ومنع خلط الاقطان حتى لا يؤدى ذلك الى تسوىء سمعة القطن المصرى فتتدهور أسعاره ، وكذلك بالتدخل في نظام البورصة لمنع الاساليب الغير الطبيعية التى يلجأ اليها لاحداث هبوط في سعر القطن لا مبرر له .

خامسا — تحسين الماشية والدواجن ومقاومة مرض الطاعون البقرى بالتلقيح الاجبارى .

* * *

وقد نفذ فعلا قسط عظيم من البرنامج البادى الذكر فشرعت وزارة الاشغال فى القيام بمشروعات واسعة لتحسين الصرف ، ووضع قانون الدورة الثلاثية وكان التدهور في سعر القطن سببا في الاسراع باصداره حتى يكون من أحد عوامل ارتفاع الاسعار ، وسيقدم الى البرلمان أيضا قانون الاسمدة والميزانية اللازمة لتعيين الاخصائيين والاعتمادات الضرورية لاتساع البحث الفنى واتساع التعليم الزراعى وايجاد المحطات لاكثار البزور المنتقاة .

وقد نفذ قانون مراقبة بزور القطن ومنع خلط الاقطان ولا شك أن هذين القانونين سيكون لهما أعظم شأن في تحسين الاقطان المصرية ومنع شكوى الغزالين عن انحطاط مرتبتها .

وقد اشتغل الاخصائيون في وضع قانون للتقاوى يمكن أن تنشأ بمقتضاه الجمعيات التعاونية الزراعية وغيرها من جمعيات التعاون حتى ينتفع بمزايا القانون جميع طبقات الشعب من زراع وصناع ومستهلكين وغيرهم وقد

منح هذا القانون عدة فوائد أدبية ومادية الى جمعيات التعاون فخصها بامتيازات مالية فى رسوم الجمرك وأجور نقل البضائع والرسوم القضائية وأثمان مشترياتها من البزور والاسمدة التى تبيعها لها الحكومة ورسوم البلديات والكشف على المواشى والتحليل في المعامم الكيميائية الحكومية والدخول في مزايدات ومناقصات الحكومة والسلطات المحلية وغير ذلك وهذا علاوة على القيود التى نص عليها القانون لحماية أعضاء هذه الجمعيات وضمان فائدة هذه الجمعيات لهم وانتظام أعمالها • وسيعقب صدور هذا القانون الاهتمام بتنظيم قسم التعاون للاشراف على هذه الجمعيات وتنظيم المعاونة المالية التى صرحت الحكومة بتخصيص مليون من الجنيهات لها•

وقد وقعت البلاد في شبه أزمة مالية بسبب هبوط أسعار القطن غير أن الحكومة بادرت بالعلاج لهذا الحال علاوة على ما تتخذه من الاجراءات التى تستأصل الداء شيئا فشيئا وقد تعاونت المصارف المالية مع الحكومة في تسليف المال للزراع بشروط غاية فى الاعتدال حتى يكون تصريف المحصول تدريجيا وهى المهمة التى ستؤديها جمعيات التعاون بوجه أتم متى انتشرت في البلاد • وقد قررت الحكومة الدخول فى سوق القطن مشترين وذلك بناء على رغبة البرلمان • وقد درست أنظمة البورصة ويرجى ادخال تغييرات فيها حفظا لمصالح الزراع الذين هم بمقتضى الانظمة الحالية تحت رحمة البورصة كلية •

وقد أظهر النادى الزراعى التابع لجمعية خريجى مدرسة الزراعة بالجيزة نشاطا يذكر في عقد المحاضرات والاجتماعات للمناقشة فى المواضيع الزراعية الهامة فكانت هذه الاجتماعات خير وسيلة لتبادل الآراء في المواضيع العامة بين عدد يذكر من كبار الزراع والاقتصاديين وأعضاء الجمعية •

وقد وجهت وزارة الزراعة عناية تشكر عليها لتحسين الماشية والدواجن فقامت لجان خاصة بدراسة الموضوع وبدىء في اعداد معمل خاص

للتفريخ يراعى انتخاب البيض الذى يحضن فيه كما أن هناك اهتماما بمشروع تربية الماشية في الجهات الشمالية من الدلتا حيث تكثر المراعى ويعد الجو ملائما لانتاج الالبان وتعمل الوزارة أيضا على تربية أغنام أنقرة وغيرها من الاصناف .

وقد زادت العناية فى البلاد بالاكثار من أشجار الفاكهة واتسعت مساحاتها اتساعا يذكر وزاد الاهتمام بعملية التدخين لمقاومة الحشرة القشرية ولعلاج الآفات الاخرى بالرش بالمحاليل المختلفة كما أنه قد درست المشروعات لزراعة الفاكهة في واحات القطر وللاكثار من الغابات والاشجار ذات الفائدة الاقتصادية .

واشتركت مصر في عدة مؤتمرات دولية فأرسلت مندوبيها الى مؤتمر زراعة المناطق الحارة فى باريس (مارس) والجمعية العمومية الثامنة للمعهد الزراعى الدولى بروما (أبريل) ولجانها في التعداد الزراعى العام لسنة ١٩٣٠ وزراعة الغابات ووقاية الحيوانات ومؤتمر الزيتون فى روما (نوفمبر) .

وقد تأهبت مصر لعقد مؤتمر الاتحاد الدولى لجمعيات أصحاب مغازل القطن ومعامل نسجه في القاهرة والاسكندرية في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧

وقد بدىء تنفيذ مشروعات الرى الكبرى ذات الصلة العظيمة بالمستقبل الزراعى لهذا القطر وشقيقه السودان فتم منها خزان مكوار وتبحث بصفة نهائية مشروع تعلية خزان أسوان أو انشاء خزان جبل الاولياء وتفضيل أحدهما عن الآخر وشرع في تنفيذ مشروع خزان نجع حمادى .

وقد راعت «الفلاحة» فيما عالجت من المواضيع أن تطلع قارئيها على مختلف المسائل المتقدمة وأن تشترك بالرأى فى غالبيتها وهى ترجو أن تسير على هذه الخطة في عامها الذى تستهله بهذه الكلمة وتنتهز هذه الفرصة لشكر مشتركيها ومراسليها وناقديها وفقها الله الى تأدية واجبها نحو مصر العزيزة على أحسن ما يكون .